

نظرية أبي هلال العسكري في الفروق اللغوية: دراسة تطبيقية على كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرماني

Abu Hilal Al-Askari's Theory on Linguistic Differences: An Applied Study on Al-Rumani's Book of Synonymous Words with Similar Meanings

أ. مراد بن سعود الثبيتي: طالب في مرحلة الماجستير، تخصص اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

د. محمد محمود سليم عطية: محاضر في كلية الآداب، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

Mr. Murad bin Saud Al–Thubaity: Master's student, specializing in Arabic language, Faculty of Arts, Taif University, Kingdom of Saudi Arabia.

Dr. Mohammed Mahmoud Salim Atiya: Lecturer at the Faculty of Arts, Taif University, Kingdom of Saudi Arabia.

DOI :https://doi.org/10.56989/benkj.v4i7.1083



الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظرية أبي هلال العسكري في الفروق اللغوية، وذلك كدراسة تطبيقية على كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرماني، وذلك من خلال استعراض اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما، والتفريق بين اللفظين باعتبار الحروف التي يعدى بها الأفعال، وكذلك التفريق بين اللفظين باعتبار ما يؤول إليه المعنيان، واخيراً التفريق بين اللفظين باعتبار ما توجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه من الألفاظ الأخرى.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: استخدم أبو هلال طريقة (الاستعمال اللغوي) للتفريق بين اللفظين؛ وأشار إلى أن أحد أساليب التفريق بين لفظين هو اعتبار الحروف التي تتعدى بها الأفعال؛ وذكر أن أحد المعايير للتفريق بين اللفظين هو النظر إلى ما يؤول إليه معنى كل منهما؛ واعتبر أنَّ اختلاف الصيغة الصرفية لكل لفظ يؤدي إلى اختلاف في المعنى، وهذه أيضاً إحدى الطرق التي استعملها أبو هلال في التفريق بين الألفاظ.

الكلمات المفتاحية: نظرية أبي هلال العسكري، الفروق اللغوية، كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، التفريق بين اللفظين، الاستعمال اللغوي، الحروف التي تتعدى بها الأفعال، اختلاف الصيغة الصرفية، اختلاف في المعنى، التفريق بين الألفاظ.

Abstract:

The study aimed to identify Abu Hilal Al-Askari's theory on linguistic differences as an applied study on Al-Rumani's book Synonymous Words with Similar Meanings. This was done by examining the different uses of two words intended to differentiate between their meanings, distinguishing between the words based on the letters that govern the verbs, differentiating between the words based on the resulting meanings, and finally, distinguishing between the words based on the form of the word and how it differentiates from other similar words.

The study reached to a set of recommendations, most notably: Abu Hilal used the method of "linguistic usage" to differentiate between two words; he pointed out that one of the ways to differentiate between two words is to consider the letters that govern the verbs; he mentioned that one of the criteria for differentiating between two words is to look at the



resulting meaning of each; and he considered that the difference in morphological form of each word leads to a difference in meaning, which is also one of the methods used by Abu Hilal to distinguish between words.

Keywords: Abu Hilal Al-Askari's Theory, Linguistic Differences, Book of Synonymous Words with Similar Meanings, Differentiation between Two Words, Linguistic Usage, Letters Governing Verbs, Difference in Morphological Form, Difference in Meaning, Distinguishing between Words.

مقدمة الدراسة ومشكلتها البحثية:

تشكل نظرية أبي هلال العسكري في الفروق اللغوية واحدة من الموضوعات بالغة الأهمية فيا للغة العربية، وذلك بالنظر إلى أهميتها، حيث تقدم للقارئ كما كبيراً من المعلومات اللغوية خاصة ما يتعلق بالتفريق بين الكلمات المتشابهة سواء كانت أسماء او أفعال، وحظيت هذه النظرية بدراسات مستفيضة عبر الأزمنة، واحتلت مساحة كبيرة من الشرح والتحليل.

يعد كتاب "الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري، الذي تناول فيه الفرق بين المعاني المتقاربة التي قد يلتبس فهمها مثل العلم والمعرفة والفطنة والذكاء والإرادة والمشيئة، وغيرها، حيث يعتبر هذا الكتاب ذا فوائد جمة للقارئ، حيث يمكّنه من الوقوف على حقائق المعاني والوصول إلى الأصح بينها، مستخدمًا في ذلك مقاييس عديدة ومستدلًا بكتاب الله وما يستخدمه الفقهاء والمتكلمون من ألفاظ، مع تجنب الألفاظ النادرة التي لا يكثر تداولها بين الناس.

ولم يكن اختيار موضوع البحث بالأمر اليسير؛ فاللغة العربية رغم جهود العلماء مازالت تزخر بالدراسات اللغوية التي لم تحط بجمال هذه اللغة وسحرها، ومن ضمن هذه الدراسات تلك المتعلقة بموضوع الدلالة، وعلاقة اللفظ بالمعنى؛ لأجل ذلك كان اختيار موضوع (نظرية أبي هلال العسكري في الفروق اللغوية دراسة تطبيقية على كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرماني) بغرض الإجابة عن السؤال التالي: ما مدى حقيقة كلام هؤلاء جميعاً؟

واتبعت الدراسة المنهج التحليلي، وذلك بالاستعانة بأمهات كتب المعاجم والتفسير، ويتقدمها معجم (الفروق) لما له من علاقة خاصة بموضوع البحث، ثم يأتي بعد ذلك معجم (مقاييس اللغة والعين واللسان... إلخ).

ولهذا فقد استعملنا أحد أهم هذه المقاييس التي وردت عن أبي هلالي على كتاب "الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرماني" الذي جمع الرماني بين ألفاظ على أنها ذات دلالة واحدة، أو أنها متقاربة في المعنى.

اقتضى البحث أن يكون مختصاً فيما يختلف معناه باعتبار الاستعمال اللغوي، وذلك بتقسيميه إلى عدة مباحث على النحو التالي:

- المقدمة
- المبحث الأول: اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما.
- المبحث الثاني: التفريق بين اللفظين باعتبار الحروف التي يعدى بها الأفعال.
- والمبحث الثالث: التفريق بين اللفظين باعتبار ما يؤول إليه المعنيان.
- المبحث الرابع: التفريق بين اللفظين باعتبار ما توجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه من الألفاظ الأخرى.
- أبرز النتائج.

المبحث الأول: اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما

من الطرق التي استعملها أبو هلال في التفريق بين اللفظين ما يسمى (بالاستعمال اللغوي)، وقد مثَّل لهذه الطريقة بالتفريق بين العديد من المصطلحات مثل: العلم والمعرفة، فالعلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى، وهو أن لفظ المعرفة يفيد تمييز العموم من غيره، ولفظ العلم يفيد ضرباً من التخصيص في ذكر المعلوم.

والمراد بالاستعمال اللغوي: ما تعارف عليه استعمال اللفظ عند علماء اللغة، فكل لفظ له استعماله ومدلوله الخاص، يختلف هذا اللفظ باختلاف استعماله في السياق الذي يرد فيه عند اللغويين، وفي ضوء هذا يكون التفريق بين بعض الألفاظ الواردة في كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى).

1) بين الاقتصار والاختصار:

حقل الرماني في فصل الاقتصار والاختصار ألفاظاً منها: (اختصر واقتصر)، ويفرق أبو هلال العسكري بين اللفظين بأن: الاختصار تستعمل إلقاؤك فضول الألفاظ (أي ما زاد عن حاجة الألفاظ) من كلام المؤلف من غير إخلال بمعانيه؛ ولهذا يقولون: قد اختصر فلان كتب الكوفيين، أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم، وأدى معانيهم في أقل مما أدوها، فالاختصار تستعمل في كلام



قد سبق حدوثه وتأليفه، والاقتصار يستعمل في تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه (الفروق اللغوية، ج1، ص38).

ويذكر ابن فارس أن: الاقتصار يدل على ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته، وترك فضول الكلام واستيجاز معانيه. وأن بعض أهل اللغة يقول: الاختصار أخذ أوساط الكلام وترك شعبه (مقاييس اللغة: (ق ص ر) (خ ص ر)).

ويقول ابن منظور: (... والاختصار في الكلام: أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى.... والاقتصار على الشيء: الاكتفاء به) (لسان العرب لابن منظور: (خ ص ر)).

ويفرق نشوان ابن سعيد بين اللفظين بقوله: (الاقتصار: اقتصر على الشيء: إذا لم يجاوزه، والاختصار: قَصْدُ المعاني، وإيجاز القول) (ابن سعيد اليمني: ج3، ص1822؛ ج8، 5524).

يتضح من العرض السابق مدى الفرق بين اللفظين في الاستعمال، فـ(الاختصار) حذف على النص من غير اخلال بالمعنى، وهذا مالا يفعله (الاقتصار)، فهو قصد للفظ بتغيير للألفاظ.

2) (بين البطانة والحاشية):

يذكر الرماني في فصل (القرابة والرحم) لفظي (البطانة والحاشية)، ولم يذكر أبو هلال الفرق بين البطانة والحاشية– ولكن – ابن فارس يذكر: أن البطانة هو إنسي الشيء والمقبل منه، ومن هذا الباب قولهم لدخلاء الرجل الذين يبطنون أمره: هم بطانته. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾[آل عمران: 118].

والحاشية هي: التجمع والجمع، يقال حشت الصيد وأحشته، إذا أخذته من حواله وجمعته لتصرفه إلى الحبالة. واحتوش القوم فلانا: جعلوه وسطهم. ويقال تحوش عني القوم: تنحوا (مقاييس اللغة: (ب ط ن) (ح و ش)).

وفي اللسان يقول ابن منظور: (البطانة الدخلاء الذين ينبسط إليهم ويستبطنون، يقال: فلان بطانة لفلان أي مداخل له مؤانس.....، وتحشى في بني فلان إذا اضطموا عليه وآووه. وجاء في حاشيته أي في قومه الذين في حشاه. وهؤلاء حاشيته أي أهله وخاصته....) (لسان العرب لابن منظور: (ب ط ن) (ح ش ا)).

فالبطانة في الاستعمالات الواردة هي جمع يدخل على الرجل مؤانس له من خاصته، أما الحاشية فهو جمع سواءٌ من خاصة الرجل أو غير ذلك، يقول ابن سيده: (بطانة الرجل – خاصته وقد أبطنته – اتخذته بطانة.....، وجاء في حاشيته – أي فيمن كان في كنفه وفي صاغيته – وهم الذين يميلون إليه.....) (المخصص: ج1، ص32).

يتبين لنا مما سبق أن (البطانة والحاشية) متقاربان في المعنى وليسا مترادفان؛ لأن (البطانة) همة خاصة الرجل الذين يأنس بهم، والحاشية جمع هو معهم يميل إليهم ليس إلا.

3) (بين البهت والزور):

ضمَّ الرماني في فصل (الكذب والزور) لفظي (البهت والزور) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص55)، ولم يفرق أبو هلال بين هذين اللفظين، ويذكر ابن فارس أن: البهت تستعمل في الدهش والحيرة. يقال بهت الرجل يبهت بهتا. والبهتة الحيرة. فأما البهتان فالكذب. تقول العرب: يا للبهيتة، أي يا للكذب.

والزور ميل وعدول، ومن ذلك الزور: الكذب ؛ لأنه مائل عن طريقة الحق. ويقال زور فلان الشيء تزويرا، حتى يقولون زور الشيء في نفسه: هيأه، لأنه يعدل به عن طريقة تكون أقرب إلى قبول السامع (مقاييس اللغة: (ب هـ ت)، (ز و ر)).

إذاً باستعمال اللفظين نجد أن البهت أقوى من الزور ؛ لأن الزور هو ميل عن الحقيقة وإن كان كذباً، لكن البهت لا يوجد به أي حق للدرجة التي قد يتعجب منها المكذوب عليه. يقول السمين: (والبهت: التحير والدهش، وباهته وبهته واجهه بالكذب، ومنه الحديث: «إن اليهود قوم بهت»، وذلك أن الكذب يحير المكذوب عليه....... وقول الزور: ميل عن الحق، ومنه الأزور وهو المائل بعينه وبغيرها) (الدر المصون: ص2-7؛ ص555؛ ص457).

ويقول الخليل: (بهته فلان، أي: استقبله بأمر قذفه به وهو بريء منه، لا يعلمه، والاسم: البهتان. وبهت الرجل يبهت بهتا إذا حار. يقال: رأى شيئاً فبهت: ينظر نظر المتعجب.

أما الزور: قول الكذب، وشهادةُ الباطلِ، ولم يشتق تزوير الكلام منه، ولكنْ من تزوير الصدر) (العين: (ب هـ ت)؛ (ز و ر)).

فالخليل يفرق بين اللفظين، بأن البهت قذف بالكذب وحيرة وعدم علم من المكذوب عليه، بعكس الزور الذي هو انحراف عن الحقيقة.

ويؤكد ابن الهائم ذلك بقوله: (تتزاور: تمايل، ولهذا قيل: للكذب زور لأنه أميل عن الحقّ والبهتان: الكذب، يواجه به المؤمن فيتحيّر منه)(التبيان في تفسير غريب القرآن: ج1، ص217؛ ص244)، ويذكر هنريكوس أن: البهت هو أفحش الكذب إن لم يكن مقصوداً، فهو يبهت صاحبه أي يدهشه (فرائد اللغة: ج1، ص33).

نستطيع القول أنَّ بين (البهت والزور) تماس في المعنى، لكنهما لا يلتقيان، فـ(البهت) قذف وفحش بشيء لم يقع أصلاً، حتى وقف مندهشاً منه، (والزور) ميل عن الحق وتزوير للواقع.

4) (التغمد والعتبى):

من فصل (العفو والصفح) عند الرماني لفظي (التغمد والعتبى) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص69)، ولم يفرق أبو هلال بين اللفظين، ويقول ابن فارس: (فالتغمد تغطية وستر. من ذلك الغمد للسيف: غلافه. يقال: غمدته أغمده غمداً. ويقال: تغمده الله برحمته، كأنه يغمره بها. وتغمدت فلاناً: جعلته تحتك حتى تغطيه، والعتب الموجدة. تقول: عتبت على فلان عتباً ومعتبة، أي وجدت عليه. ثم يشتق منها فيقال: أعتبني، أي ترك ما كنت أجد عليه ورجع إلى مسرتي، وهو معتب راجع عن الإساءة (مقاييس اللغة: (غ م د)،(ع ت ب)).

إذاً فالتغمد تستعمل عند علماء اللغة لما فيه معنىً للغطاء والستر، والعتبى تستعمل لما فيه معنى الترك مع الرجوع لإرضاء المعاتِب، يقول ابن منظور في اللسان: (وتغمده الله برحمته: غمده فيها وغمره بها. وفي الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما أحد يدخل الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته.

قال أبو عبيد: قوله يتغمدني يلبسني ويتغشاني ويسترني بها، وتغمدت فلاناً: سترت ما كان منه وغطيته، وأما العتبى: فهو رجوع المعتوب عليه إلى ما يرضي العاتب، وتقول: قد أعتبني فلان، أي تركت ما كنت أجد عليه من أجله، ورجع إلى ما أرضاني عنه، بعد إسخاطه إياي عليه، وروي عن أبي الدرداء أنه قال: معاتبة الأخ خير من فقده. قال: فإن استعتب الأخ فلم يعتب، فإن مثلهم فيه، كقولهم: لك العتبى بأن لا رضيت) (لسان العرب: (غ م د)؛ (ع ت ب)).

ويذكر شيخ اللغويين: (تغمدت فلاناً: أخذته بختل حتى تغطيه وتغمده الله برحمته: عمره فيها وغطاه، وأعتبني، أي ترك ما كنت أجد عليه ورجع إلى مرضاتي) (العين: (غ م د)؛ (ع ت ب)).

وممن فرق بين اللفظين أيضاً الطاهر أحمد، حيث يرى في معجمه أن العتبى هي الرضى، يقول: (العتبى – بالضم– هي الرضا، واستعتبه أي أعطاه الرضا، والغمد: تأتي بمعنى غمره وتأتي بمعنى ستره، ويمثل على ذلك بقوله تغمده الله برحمته أي: (غمره بها)، وتغمدت فلاناً أي: (سترت عليه) (مختار القاموس: ج1، ص403؛ ص460).

ويؤكد ذلك ما قاله الحموي: (غمد السيف جمعه أغماد مثل حمل وأحمال، وغمدته غمداً من باب ضرب وقتل جعلته في غمده أو جعلت له غمداً، وأغمدته إغماداً لغة وتغمده الله برحمته بمعنى ستره، عتب عليه عتبا من بابي ضرب وقتل، ومعتبا أيضا لامه في تسخط فهو عاتب، وعتاب مبالغة وبه سمي ومنه عتاب بن أسيد، وعاتبه معاتبة وعتاباً قال الخليل: حقيقة العتاب مخاطبة الإدلال ومذاكرة الموجدة، وأعتبني الهمزة للسلب أي أزال الشكوى والعتاب، واستعتب طلب الإعتاب،

والعتبى اسم من الإعتاب...) (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ج2، ص391؛ ص453).

5) (بين العفو والصفح):

أورد الرماني لفظي (العفو والصفح) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص69)، ويفرق أبو هلال بينهما بأن: (الصفح: ترك التثريب*، وهو أبلغ من العفو، وقد يعفو الإنسان ولا يصفح. وقال البيضاوي: العفو ترك عقوبة المذنب، والصفح: ترك لومه. ويدل عليه قوله تعالى ﴿فَاعْفُواْ وَاصْفَحُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة: 109])(الفروق اللغوية: ص201)(أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ج1، ص100).

يتضح من نص أبي هلال أن اللفظين بينهما فرق دلالي؛ واستدل على ذلك بالآية الكريمة التي جمعت بين اللفظين، بما يشير أن كلاً منهما له دلالة خاصة، فالصفح: ترك اللوم، ترك اللوم إعراض، وأصل العفو: الترك. يقول ابن فارس: (ص ف ح) أصل صحيح مطرد يدل على عَرْضٍ وَعِرَضٍ.....، فأما قولهم: صفح عنه، وذلك إعراضه عن ذنبه، فهو من الباب ؛ لأنه إذا أعرض عنه فكأنه قد ولاه صفحته وصفحه، أي عرضه وجانبه.

و(ع ف و) أصلان يدل أحدهما على ترك الشيء. العفو: عفو الله – تعالى – عن خلقه، وذلك تركه إياهم فلا يعاقبهم، فضلاً منه. قال الخليل: وكل من استحق عقوبة فتركته فقد عفوت عنه. يقال: عفا عنه يعفو عفواً. وهذا الذي قاله الخليل صحيح، وقد يكون أن يعفو الإنسان عن الشيء بمعنى الترك، أما الأصل الثاني فهو من باب العافية: دفاع الله – تعالى – عن العبد، تقول عافاه الله – تعالى – من مكروهة، وهو يعافيه معافاة) (مقاييس اللغة: (ص ف ح)؛ (ع ف و)).

وهذا ما يؤكده أبو حيان حيث يرى أن الصفح: قريب معناه من العفو، وهو الإعراض عن المؤاخذة على الذنب، مأخوذ من تولية صفحة الوجه إعراضاً. وقيل: هو التجاوز من قولك، تصفحت الورقة، أي تجاوزت عما فيها. والصفوح، قيل: من أسماء الله، والصفوح: المرأة تستر بعض وجهها إعراضاً، قال: صفوح فما تلقاك إلا بخيلة... فمن مل منها ذلك الوصل ملت (البحر المحيط في التفسير: ج1، ص540).

إذاً يتضح لنا أن أصل اللفظين غير متطابقين في الدلالة، وبالتالي كان الفرق بين معنى كل لفظ من الإعراض، والترك.

* التثريب: الملامة والتعيير بالذنب.

6) (بين اللفت والانتحال):

اللفت والانتحال لفظان ذكرهما الرماني في تحت حقل دلالي واحد في فصل (الكذب والزور) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص55)، ولم يفرق أبو هلال بين هذين اللفظين، ويذكر ابن فارس أن: (اللفت صرف الشيء عن جهته المستقيمة، منه لفت الشيء: لويته. ولفت فلاناً عن رأيه: صرفته، والانتحال تستعمل في الادعاء، تقول: انتحل كذا، إذا تعاطاه وادعاه. وقال قوم: انتحله، إذا ادعاه محقاً، وتنحله، إذا ادعاه مبطلاً (مقاييس اللغة: (ل ف ت)؛ (ن ح ل)).

يتضح لنا من قول ابن فارس أن اللفت تستعمل لصرف شئ إلى غير ما هو عليه في حقيقة الأمر، كإعطائك وصف فرس لأحدهم غير الوصف الموجود في الحقيقة، بينما الانتحال فهو أن تنسب شيء إلى غير صاحبه، يقول الأزهري: (.... قال: اللفت الصرف. يقال: ما لفتك عن فلان أي ما صرفك عنه، وقال الليث: اللفت لي الشيء عن جهته كما تقبض على عنق إنسان فتلفته...، وأما الانتحال: يقال انتحل فلان شعر فلان إذا ادعاه أنه قائله. ويقال نحل الشاعر قصيدة إذا نسبت إليه)(تهذيب اللغة: ص5، ص14، ص43، ص203).

وهذا ما يذكره ابن منظور يقول: (اللفت: الصرف؛ يقال: ما لفتك عن فلان أي ما صرفك عنه؟ واللفت: لي الشيء عن جهته، كما تقبض على عنق إنسان فتلفته، وأنشد: ولفتن لفتات لهن خضاد، والانتحال والنحلة –بكسر النون– أي الدعوى. وانتحل فلان شعر فلان، أو قول فلان إذا ادعاه أنه قائله. وتنحله: ادعاه وهو لغيره، ونحله القول ينحله نحلاً: نسبه إليه. ونحلته القول أنحله نحلاً، بالفتح: إذا أضفت إليه قولاً قاله غيره وادعيته عليه، وفلان ينتحل مذهب كذا وقبيلة كذا إذا انتسب إليه. ويقال: نحل الشاعر قصيدة إذا نسبت إليه وهي من قيل غيره)(لسان العرب: (ل ف ت)؛ (ن ح ل)).

فالاستعمالات التركيبية لكلا اللفظين توضح الفرق بين اللفظين، فالنقص موجود في استعمال (الانتحال)، والحركة موجودة في استعمال(اللفت).

المبحث الثاني: التفريق بين اللفظين باعتبار الحروف التي يعدى بها الأفعال

اختلف النحاة في أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم، واختلفوا على البعض الآخر، فمنهم من قسمها إلى: لازم ومتعدي، ومنهم من قسمها على أكثر من ذلك. يقول هشام الذي قسمها إلى سبعة أقسام واصفاً هذا التقسيم بالبديع وهي: "اللازم: وهو الذي لا يطلب مفعولاً به البتة، والمتعدي الذي يتعدى إلى مفعول واحد بالجار والمجرور نحو: مررت به، والمتعدي الذي يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه كأفعال الحواس، والمتعدي إلى مفعول واحد بنفسه تارة، والجار والمجرور تارةً أخرى، نحو: شكر، والمتعدي لمفعول بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار والمجرور، المتعدي

إلى مفعولين نحو: كسوت وأمر، و المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل نحو أعلم، وأرى" (شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب: ج1، ص484).

ويذكر أبو هلال العسكري أنَّ مما يفرق به بين لفظين اعتبار الحروف التي يعدى بها الأفعال، (كالعفو و الغفران) ذلك أنك تقول: عفوت عنه، فيقتضي ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه، وتقول: غفرت له، فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به (الفروق اللغوية: ج1، ص26)، وعلى ضوء هذا يكون التفريق بين الألفاظ التالية الواردة عند الرماني.

1) بين أجديته وسوغته:

ورد عند الرماني لفظين(أجديته) المتعدي بالهمزة، و(سوغته) المتعدي بنفسه، ولم يفرق أبو هلال بين اللفظين يقول ابن فارس: "(الجود): يدل على التسمح بالشيء وكثرة العطاء، وسوغته من (س و غ): يدل على السهولة في الشي واستمراره في الحلق خاصة" (مقاييس اللغة: (ج و د)؛ (س و غ)).

ويؤكد الحموي ذلك بقوله: (ساغ يسوغ سوغاً من باب قال سهل مدخله في الحلق وأسغته إساغة جعلته سائغاً ويتعدى بنفسه في لغة أي: أن سوغته تستخدم في السهولة والبلع خاصة، وأجديته جاد الرجل يجود من باب قال جوداً، وجادت السماء جود بالفتح أي أمطرت)(المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ج1، ص113؛ ص295)، فالحموي يرى أن أجديته استخدمت في هذا الباب من باب المجاز بقولهم جادت السماء.

ويفرق ابن منظور بين اللفظين بقوله: (... يقال: أصابنا جداً أي مطر عام. ويقال: إنها لسماء جداً ما لها خلف أي واسع عام. ويقال للرجل: إن خيره لجداً على الناس أي عام واسع. وسوغته أعم وأشمل من أجديته رغم أنه متعدي بنفسه، إلا أن سوغته في هذا الباب هي بمعنى قضاء، أي حاجة، سواء بالمال أو الرجال) (لسان العرب: (ج د ا)؛ (س و غ)).

يتضح لنا مما سبق الفرق بين اللفظين، فـ(أجديته) المتعدي بالهمزة أكثر في العطاء من (سوغته) المتعدي بنفسه، التي تدل على السهولة في الشيء ومنه العطاء البسيط.

2) بين أخبر وأبان:

نصَّ الرماني على لفظي (أخبر و أبان) في فصل (تبليغ الشيئ) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص62)، وقد أشار أبو هلال العسكري عن الإخبار بقوله: (والاخبار: هو إظهار الخبر، علم به أو لم يعلم، ولهذا يقال تخبرني عن نفسي، وتخبرني عما عندي)(الفروق اللغوية: ج1، ص37).

ويقول ابن فارس فيذكر أن: "(أخبر) يدل على العلم... والخبر: العلم بالشيء، فأنت تقول: لي بفلان خبرة وخبر. والله تعالى الخبير، أي العالم بكل شيء.

أما (أبان) فيدل على الاتضاح والانكشاف، فأنت تقول: فلان أبين من فلان، أي أوضح منه كلاماً" (مقاييس اللغة: (خ ب ر)؛ (ب ي ن)).

ويقول الخليل: "خبر: أخبرته وخبرته، والخبر: النبأ، ويجمع على أخبار، وبأن يقال: وقوس بائن، وهي التي بان وترها عن كبدها، تنعت به القوس العربية، والبيان: معروف، وبان الشيء وأبان وتبين وبين واستبان، والمجاوز يستوي بهذا" (معجم العين: (خ ب ر)؛ (ب ي ن)).

يتبين لنا من قول الخليل (والمجاوز يستوي بهذا) أي: المتعدي الفرق بين اللفظين، فـ(أخبرته) المتعدي بالهمزة يقتضي إظهار وإخبار المخاطب بأمر لا يعلمه، و(وأبنت له) المتعدي بالهمزة وحرف الجر (اللام) وبالتالي الفعل، ففيه إخبار وتوضيح للمخاطب بجزئيات هذا الخبر وتفاصيله.

3) بين أنس به وركن إليه:

حقّل الرماني في فصل (أنس به واطمأن إليه) لفظي (أنس به وركن إليه)(الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص76)، ويلاحظ اختلاف الفعلين في التعدية، ولم يفرق أبو هلال العسكري بين هذين اللفظين.

يقول ابن فارس: "(أنس) هو كل شيء خالف طريقة التوحش، و(ركن) يدل على قوة. فركن الشيء: جانبه الأقوى. وهو يأوي إلى ركن شديد، أي عز ومنعة. ومن الباب ركنت إليه أركن، وهي كلمة نادرة على فعلت أفعل من غير حرف حلق. وفلان ركين: أي وقور ثابت. ويقال: جبل ركين: أي له أركان عالية، وركنت إليه أي: ملت" (مقاييس اللغة: ج1، ص145؛ ج2، 430).

فالإنسان يأنس بغيره في كل الحالات سواء كانت في حالة الضعف أو الشدة، ويكون نداً له لا يبتغي منه شيئاً. أما الركون إليه فهو ميل من ضعيف إلى قوي، وهو بهذا يأخذ معنى الاستغاثة والحماية للضعيف؛ ولهذا سميت قبيلة الرجل ركنه. يقول ابن السكيت في باب ما نطق به بفَعِلْتُ وفَعَلْتُ: "وقد رَكِنت إلى الأمر أَرْكَنُ إليه رُكُونًا، ورَكَنت أَرْكُنُ لغةٌ، إذا مِلْت إليه. قال جلَّ ثناؤه: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[هود: 113]" (إصلاح المنطق: ج1، ص156).

ويذكر الخليل: (ركن: ركن إلى الدنيا: مال إليها واطمأن.. وركن الرجل: قومه وعدده الذين يعتز بهم)(العين: ج5، ص354)، وهذا مالا ينطبق على الأنس الذي لا يوجد به معنى للقوة أو

العزة. يقول السمين في سبب تسمية الإنسان: (لأنه أَنِس بحواء، وقيل: بل أَنس بربه) (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج1، ص119).

إذاً يتبين لنا الفرق بين (أنس به) المتعدي بـ (بالباء)الذي يفيد الإلصاق، وبين (ركن إليه) المتعدي بـ(إلى) الذي يفيد انتهاء الغاية للظرفية، فالأول يأنس بغيره دون حاجة له، والآخر يركن لمن يبعث له الراحة والاطمئنان.

4) بين دنوت وأزلفت:

ذكر الرماني لفظي (دنوت وأزلفت) في فصل أسماه (دنوت و قربت)، ويلاحظ أن الصيغة الأولى متعدية بنفسها والثانية متعدية بالهمزة، ولم يفرق أبو هلال بين اللفظين في ضوء نظريته التي منها التفريق بين اللفظين باعتبار التعدية، غير أنه ورد هذان اللفظان في القرآن الكريم، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾[النجم: 8]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: 3].

يقول ابن فارس: "(الدنو) المقاربة. ومن ذلك الدني، وهو القريب، من دنا يدنو. وسميت الدنيا لدنوها، والنسبة إليها دنياوي، و(زلفى) يدل على اندفاع وتقدم في قرب إلى شيء. يقال من ذلك ازدلف الرجل: تقدم. وسميت مزدلفة بمكة، لاقتراب الناس إلى منى بعد الإفاضة من عرفات" (مقاييس اللغة: (ز ل ف)؛ (د ن ي)).

ويقول الأزهري: "... وقال الليث: الدنو غير مهموز، مصدر دنا يدنو فهو دان، وسميت الدنيا لأنها دنت وتأخرت الآخرة، وكذلك السماء الدنيا هي القربى إلينا، والنسبة إلى الدنيا: دنياوي، والزلف الزلف: التقدم، يقول الله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾[الشعراء: 64]"(تهذيب اللغة: ص13-14؛ ص146؛ ص133).

يتضح لنا مما سبق الفرق بين(أزلف) وبين (دنوت) المتعدي بنفسه، فالأول يأتي بمعنى الجمع والتقدم والقرب أكثر من الآخر؛ ولهذا قال تعالى﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: 3].

5) بين رجع وأناب:

أورد الرماني لفظي (رجع وأناب) في فصل أسماه (تاب وأقلع)، ويلاحظ أنه أتى بكل منهما بصيغة مختلفة، فالأولى بلا تعدية والثانية بالتعدية، ولم يذكر أبو هلال الفرق بين اللفظين – لكنه- أشار أن الإنابة: (الرجوع إلى الطاعة، فلا يقال لمن رجع إلى معصية أنه أناب، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقي) (الفروق اللغوية: ج1، ص42).

ويقول ابن فارس: "(الرجوع) يدل على رد وتكرار. تقول: رجع يرجع رجوعا، إذا عاد.

(والإنابة) تدل على اعتياد مكان ورجوع إليه. وناب ينوب، وانتاب ينتاب. ويقال إن النوب: النحل. قالوا: وسميت به لرعيها ونوبها إلى مكانها" (مقاييس اللغة: (ر ج ع)؛ (ن و ب)).

فالإنابة لا تأتي إلى بعد التعود على الشيء والأخذ عليه، وهذا مالا يقتضيه الرجوع. هذا من وجه، والوجه الأخر أن الرجوع قد يكون عودة إلى خير، وقد تكون إلى شر بعكس الإنابة التي لا تكون إلا في الخير، يقول الخليل: "...... وأناب فلان إلى الله إنابة، فهو منيب، إذا ناب ورجع إلى الطاعة..." (العين: (ن و ب)).

ويؤكد على ذلك ابن الهائم بقوله: (والإنابة: الرّجوع عن منكر) (التبيان في تفسير غريب القرآن: ج1، ص202).

والرجوع قد يكون كله وقد يكون بجزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله، يقول مجد الدين الفيروز آبادي: "... والرجوع: العود إلى ما كان منه البدء، أو تقدير البدء، مكاناً كان أو فعلاً أو قولاً، وبذاته كان رجوعه، أو بجزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله، وقد رجع يرجع رجوعاً ومرجعاً ورجعى: عاد. ورجعه رجعا وأرجعه: أعاده" (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ج3، ص39).

6) بين سالت وأنهلت:

جمع الرماني في فصل أسماه (سالت ووكفت) ألفاظ منها(سالت وأنهلت)،، والعرب تقول: (سال الماء، وسالت عيناه، وأنهلت الدواب) فالفعل الأول لازم، والآخر متعدي بالهمزة.

يقول ابن فارس: "... سال الماء وغيره يسيل سيلاً وسيلاناً، ومسيل الماء إذا جعلت الميم زائدة فمن هذا. و(نهل) يدل على ضرب من الشرب. ونهل: شرب في أول الورد" (مقاييس اللغة: (س ي ل)؛ (ن هـ ل)).

ويفرق الأزهري بين اللفظين: "سيل: قال الليث: السيل معروف، وجمعه سيول، ومسيل الماء وجمعه أمسلة، وهي مياه الأمطار إذا سالت... قلت أيضاً: المكان الذي يسيل فيه ماء السيل، ونهل: قال الليث: يقال: أنهلت الإبل: وهو أول سقيها، وقد نهلت هي: إذا شربت في أول الورود" (تهذيب اللغة: ص6؛ ص13؛ ص160؛ ص50)(العين: (ن هـ ل)).

إذاً يتضح مما سبق الفرق بين الفعل (سال) اللازم والذي يدل على الكثرة والاستمرار، و(أنهلت) المتعدي بالهمزة، والذي يدل على أول الورد والشرب أو موضع الماء.

7) بين شد على يده وأعانه:

نصّ الرماني في فصل أسماه (أعانه وأمده) على لفظي (شد على يده) المتعدي بحرف الجر، و (أعان) المتعدي بنفسه وبحرف الجر (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص64).

ويشير أبو هلال في دلالة أعانه: (ألا ترى أنك تقول أعانه بدرهم، ولا يقال قواه بدراهم)(الفروق اللغوية: ج1، ص200، يفرق بين (أعان و قوّى))0 فشد على يده إنما استخدمت في هذا الموضع على سبيل الاستعارة، فشد أخذت من أصلها الذي هو القوة والحمل والصلابة، إلى هذا الموضع للدلة على النصرة والتقوية.

ويقول ابن فارس: "(شدّ) يدل على قوة في الشيء، وفروعه ترجع إليه. من ذلك شددت العقد شداً أشده، و (أعان) أصل واحد صحيح يدل على عضو به يبصر وينظر، ثم يشتق منه...، والعائن: الذي يعين " (مقاييس اللغة: (ش د د)؛ (ع ي ن)).

ويذكر الزبيدي في قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾[ص: 20]، الشد: (التقوية) تقول: شد الله ملكه، وشدده، أي قويناه، وشد على يده: قواه وأعانه...، وشد عضده: قواه. واشتد الشيء، من الشدة، والعون هو الظهير على الأمر للواحد والاثنين (والجمع)، والمذكر (والمؤنث، ويكسر: أعوانا)، والعرب تقول: إذا جاءت ألسنة: جاء معها أعوان. يعنون بألسنة الجدب (تاج العروس: (ش د د)؛ (ع و ن)).

فبالرغم من ذكر الزبيدي أن شد على يده تأتي بمعنى أعانة –لكنه– استشهد بالآية الكريمة، فقد يكون الله قواه بالرجال أو الملائكة وبعدد غير معروف كما ذكرنا أنفاً، ويؤكد ذلك الطاهر أحمد في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾[الأنعام: 152]، أي: يبلغ قوته (مختار القاموس: ج1، ص325).

مما سبق يتبين لنا الفرق بين اللفظين، فشد على يده المتعدي بحرف الجر تدل على نصرة بكثرة، سواء بالمال أو بالرجال بينهما (أعانه) المتعدي بنفسه وبالهمزة، تكون على قدر محدود بالمال أو بالرجال.

8) بين العفو والغفران:

حقل الرماني تحت فصل أسماه (العفو والصفح) لفظي (العفو والغفران) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص69)، ويفرق أبو هلال بين اللفظين بأنك تقول: عفوت عنه وغفرت له، فالغفران يقتضي إسقاط العقاب، وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب، فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق للثواب، وهذا لا يستعمل إلا في الله، فيقال: غفر الله لك، ولا يقال: غفر زيد لك، إلا شاذاً

قليلاً. والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف في صفات العبد كما يتصرف في صفات الله تعالى، ألا ترى أنه يقال: استغفرت الله تعالى، ولا يقال: إستغفرت زيداً. والعفو يقتضي إسقاط اللوم والذم، ولا يقتضي إيجاب الثواب، ولهذا يستعمل في العبد فيقال: عفا زيد عن عمرو، وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته.

إلا أن العفو والغفران لما تقارب معناهما تداخلاً، واستعملا في صفات الله جل اسمه على وجه واحد، فيقال: عفا الله عنه وغفر له بمعنى واحد، وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا. وذلك أنك تقول عفا عنه، فيقتضي ذلك إزالة شيء عنه، وتقول غفر له: فيقتضي ذلك إثبات شيء له (الفروق اللغوية: ج1، ص21؛ ص249).

ويقول ابن فارس: "(غ ف ر): أصل صحيح يدل عظم بابه الستر، ثم يشذ عنه ما يذكر. فالغفر: الستر. والغفران والغفر بمعنى. يقال: غفر الله ذنبه غفراً ومغفرة وغفراناً. قال في الغفر:

في ظل من عنت الوجوه له *** ملك الملوك ومالك الغفر

ويقال: غفر الثوب، إذا ثار زئبره. وهو من الباب؛ لأن الزئبر يغطي وجه الثوب.

و(ع ف و): أصلان يدل أحدهما على ترك الشيء، والآخر على طلبه. ثم يرجع إليه فروع كثيرة لا تتفاوت في المعنى، والعفو: عفو الله –تعالى– عن خلقه، وذلك تركه إياهم فلا يعاقبهم" (مقاييس اللغة: (ع ف و)؛ (غ ف ر)).

ويفرق الخليل بين اللفظين بقوله: "العفو: تركك إنساناً استوجب عقوبة فعفوت عنه تعفو، والله العفو الغفور. والعفو: أحل المال وأطيبه. والعفو: المعروف. والعفاة: طلاب المعروف، وهم المعتفون. واعتفيت فلاناً: طلبت معروفه...، والغفران: فيكون بمعنى الغطاء والتغطية والستر، فأصل الغفر التغطية. والمغفور: دود يخرج من العرفط حلو يضيح بالماء فيشرب، وصمغ الإجاصة مغفو، وخرجوا يتمغفرون أي يطلبون المغافير. والغفارة: الربابة التي تغفر الغمام عليك، أي تغطيه لأنها تحت الغيث، فهي تستره عنك. وجاء القوم جماء الغفير أي بلفهم ولفيفهم. والغفر: ولد الأروية، والمغفر: الأروية، ويقال لها: أم غفر، والغفر من منازل القمر، والله الغفور الغفار يغفر الذنوب مغفرة وغفراناً وغفراً" (العين: (ع ف و)؛ (غ ف ر)).

ويذكر أبو العباس شهاب الدين أن: العفو يجوز أن يكون بعد العقوبة فيجتمع معها، وأما الغفران فلا يكون مع عقوبة (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج1، ص356).

ويؤكد الطاهر احمد ذلك كله بقوله: "العفو ترك عقوبة المستحق، والعافية دفاع الله عن عبده وغفر أي ستر، وغفر المتاع في الوعاء أي أدخله وستره، وغفر الله ذنبه غفراناً ومغفرة، أي غطى عليه وعفا عنه" (مختار القاموس: ج1، ص430، ص457).

نستنتج من ذلك كله الفرق بين اللفظين: فالفعل (عفوت عنه) المتعدي بـ(عن) ترك عقوبة المستحق ويجوز أن يكون بعد العقوبة، أما الفعل (غفرت له) المتعدي بـ(له)، فلا عقوبة فيه.

9) بين الوصل والعطية:

أورد الرماني في فصل (الصلة والعطية) لفظي (وصلته، وأعطيته) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص49)، وعند التفريق بين اللفظين نجد أبو هلال العسكري يذكر (وصل) المتعدي بنفسه مع (البر)، ولم يذكرها مع (أعطى) المتعدي بالهمزة، وإنما انتقلت إلى باب العطية عن طريق المجاز.

يقول أبو هلال العسكري: "أن الاعطاء هو اتصال الشيء إلى الآخذ له، ألا ترى أنك تعطي زيداً المال ليرده إلى عمرو، وتعطيه ليتجر لك به.

أما الوصل أو الصلة فهي البر المتأصل، وأصل الصلة وصلة على فعله، وهي للنوع والهيئة، يقال: بار وصول. أي يصل بره فلا يقطعه، وتواصل القوم: تعاملوا بوصول بر كل واحد منهم إلى صاحبه، وواصله: عامله بوصول البر، وفي القرآن ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[القصص: 51]، أي كثرنا وصول بعضه ببعض بالحكم الدالة على الرشد" (الفروق اللغوية: ج1، ص175، ص179).

ويقول ابن فارس: "(الوصل): يدل على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه، و(العطاء): يدل على أخذ ومناولة" (مقاييس اللغة: (و ص ل)؛ (أ ع ي)).

ويفرق الحموي بين اللفظين بقوله: "وصلت الشيء بغيره وصلاً فاتصل به، و(أعطيته) عطا: زيد درهماً تناوله، ويتعدى إلى ثان بالهمزة فيقال أعطيته" (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ج2، ص417، ص611).

فالوصل غير العطاء، ويبدو أن (الوصل) استخدمت في هذا الباب من باب المجاز. يقول الزمخشري بقوله: "ومن المجاز: وصله بألف درهم، وهذه صلة الأمير وصلاته" (أساس البلاغة: (و ص ل)).

وبالتالي يتبين لنا مما سبق، الفرق بين (وصلته) المتعدي بنفسه والذي يدل على البر، وبين (أعطيته) المتعدي بهمزة، والذي يدل على المناولة دونما برٌ فيه.

المبحث الثالث: التفريق بين اللفظين باعتبار ما يؤول إليه المعنيان

والمراد بهذا الاعتبار هو النتيجة التي يفضي إليها اللفظ، يذكر أبو هلال أن أحد المعايير التي يمكن بها التفريق بين اللفظين هو النظر إلى ما يؤول إليه معنى كل منهما كمثال، يوضح الفرق بين "المزاح" و"الاستهزاء". فالمزاح لا يؤدي إلى التحقير، بينما الاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به. فالتابع قد يمازح الملوك والرؤساء دون أن يعني ذلك تحقيرهم، بل يشير إلى الاستئناس بهم،و في المقابل، الاستهزاء يُفضي إلى التحقير (الفروق اللغوية: ج1، ص21). وفي ضوء هذا يكون التفريق بين الألفاظ التالية الوارد ذكرها عند الرماني.

1) بين التحرض والتزيد:

ذكر الرماني لفظي (التحرض والتزيد) في فصل أسماه (الكذب والزور) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص55)، ولم يفرق أبو هلال بين هذين اللفظين، فالتحرض لفظٌ تؤول نتيجته إلى الهلاك، والتزود لفظٌ يفضي إلى خير في غالبه. يذكر ابن فارس أن: "(التحرض) دليل الذهاب والتلف والهلاك والضعف وشبه ذلك... ومن ذلك الحرض، وهو المشرف على الهلاك. قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾[يوسف: 85]، و(التزيد) يدل على انتقال بخير، من عمل أو كسب" (مقاييس اللغة: (ح ر ض)؛ (ز و د)).

ويقول الخليل: "والإنسان يتزيد في كلامه وحديثه، إذا تكلف فوق ما ينبغي(العين: (ز ي د))، فقد يكون هذا التزيد ببليغة الكلام وتحسينه، وقد يكون بالكذب، و–لكن– هذا كله لا يؤدي بالضرورة إلى الفساد والهلاك، ويقول السمين: (والتحريض: الحث على الشيء... وأحرضته: أفسدته كأقذيته أي: جعلت فيه القذى، والحرض في الأصل ما لا يعتد به ولا خير فيه" (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج4، ص55).

وبالتالي نجد أن الفرق يتضح بين اللفظين، فـ(التحرض) يفضي إلى الهلاك والفساد، وهذا مالا يفضي إليه (التزيد) الذي قد يفضي إلى خير وكسب.

2) بين خاصم و ناجز:

أورد الرماني في فصل (خاصمه وجادله) لفظين هما: (خاصم و ناجز) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص58)، ولم يفرق أبو هلال بين اللفظين –لكنه– أشار أن: (أن من قبيل القول)(الفروق اللغوية: ج1، ص137)، ويفرق ابن فارس بين اللفظين بقوله: "(خ ص م) أصلان: أحدهما المنازعة، والثاني جانب وعاء. فالأول الخصم الذي يخاصم، والذكر والأنثى فيه سواء. و(ن ج ز) منها المناجزة في الحرب: أن يتبارز الفارسان، أي يعجلان القتال لا يتوقفان) (مقاييس

اللغة: (خ ص م)؛ (ن ج ز))، بل إن ابن منظور يرى أن: (المناجزة تفضي إلى القتل وليس مجرد القتال) (لسان العرب: (ن ج ز)).

فكل مناجزة هي مخاصمة في حقيقتها، ولكنها تزيد عن ذلك بأن المناجزة تفضي إلى قتال. يقول الحموي: (والمناجزة في الحرب المبارزة) (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ج2، ص594).

ويتفق الزبيدي مع الحموي بأن " المناجزة في القتال: المبارزة والمقاتلة: وهو أن يتبارا، فيتمارسا حتى يقتل كل واحد منهما صاحبه، أو يقتل أحدهما، ... وهزه القرن المناجز، كالتناجز بهذا المعنى. ويقال: تناجز القوم، أي تسافكوا دماءهم كأنهم أسرعوا في ذلك" (تاج العروس: (ن ج ز)).

إذاً نستنتج مما سبق الفرق بين اللفظين، فـ(خاصم) لا يفضي إلى قتال، بعكس لفظ (ناجز) الذي يفضي إلى قتال، وقد يقتل أحدهما الآخر.

3) (بين ذل وخضع):

عنون الرماني لفظي (ذل وخضع) لفصل في كتابه (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص54)، وفرق بينهما أبو هلال بقوله: "الذل الانقياد كرهاً ونقيضه العز وهو الإباء والانقياد على كره...، والخضوع هو التطامن والتطأطؤ، ولا يقتضي أن يكون معه خوف؛ ولهذا لا يجوز إضافته إلى القلب، فيقال: خضع قلبه، وقد يجوز أن يخضع الإنسان تكلفاً من غير أن يعتقد أن المخضوع له فوقه" (الفروق اللغوية: ج1، ص263-264).

فأبو هلال يفرق بين (ذل)، والتي تفضي إلى الانقياد كرهاً، ولذلك يذكر الزبيدي في قوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾[الإسراء: 24] أي لِن كالمقهور لهما، وانقد لهما (تاج العروس: ج29، ص14).

ويذكر ابن منظور أن الخضوع يكون بعد الذل حيث يقول: "الخضوع: التواضع والتطامن. خضع يخضع خضعاً وخضوعاً واختضع: ذل. ورجل أخضع وامرأة خضعاء: وهما الراضيان بالذل" (لسان العرب: (خ ض ع)).

مما سبق يتبين الفرق بين هذين اللفظين باعتبار ما يؤول إليه المعنيان، (فالذل) يفضي إلى الانقياد كرهاً، و(الخضوع) لا يقتضي ذلك خوفاً.

4) بين قاصصته وجازيته:

حقّل الرماني تحت فصل أسماه (المجازاة والمقابلة) لفظين هما (قاصصته وجازيته)، يقول أبو هلال العسكري: (الفرق بينهما أن المقاصة تكون بمقابلة الفعل بفعل من جنسه. كمقابلة الضرب والجرح بالضرب والجرح، والمجازاة: تكون بمقابلته من غير الآخر) (الفروق اللغوية: ج1، ص506).

ويقول ابن فارس: "(قاصصته من (ق ص) يدل على تتبع الشيء... وأقص فلاناً السلطان (من فلان)، إذا قتله قوداً. والمجازاة هي قيام الشيء مقام غيره ومكافأته إياه. يقال: جزيت فلاناً: أجزيه جزاء، وجازيته مجازاة " (مقاييس اللغة: (ق ص)؛ (ج ز ي)).

أما الكفوي فيذكر أن: المجازاة تكون متكافئة، لكن ليست من جنس الفعل المراد المجازاة عليه، حيث يقول: "الجزاء: المكافأة على الشيء. وقد ورد في القرآن (جزى) دون (جازى)، وذلك أن المجازاة هي المكافأة، والمكافأة مقابلة نعمة بنعمة هي كفؤها" (الكليات: ج1، ص356).

ويقول الأزهري: "وقال الليث: القصاص والتقاص في الجراحات والحقوق شيء بشيء، وقد اقتص من فلان. والاستقصاص أن يطلب أن يقص ممن جرحه، وقد أقصصت فلانا من فلان أقصه إقصاصاً، وأمثلته إمثالاً، فاقتص منه وامتثل" (تهذيب اللغة: ج8، ص20)(العين: (ق ص ص)).

ولهذا نرى أن الله –سبحانه– عبر بأبلغ الألفاظ عندما ذكر (القصاص) في الجزاء بالمثل حينما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[البقرة: 178]، يقول أبو حيان: "والقصاص: مقابلة الشيء بمثله، ومنه: قتل من قتل بالمقتول، وأصله من قصصت الأثر: أي اتبعته" (البحر المحيط في التفسير: ج2، ص129).

يتبين لنا أن (قاصصته) تفضي إلى مقابلة الفعل من جنسه، أما (جازيته) فقد تكون بمقابلة الفعل من غيره.

5) بين الكبر والكبرياء:

في فصل (الكبر والأبهة) ذكر الرماني مجموعة من الألفاظ منها (الكبر) بتسكين الباء والكبرياء) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص54).

يقول أبو هلال العسكري: "الكبر: إظهار عظم الشأن وهو فينا خاصة رفع النفس فوق الاستحقاق، والكبرياء هي العز والملك وليست من الكبر في شيء، والشاهد قوله تعالى ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾[يونس: 78]، يعني: الملك والسلطان" (الفروق اللغوية: ج1، ص246-247).

أما ابن فارس يذكر أن: "(الكبر والكبرياء) هي بمعنى واحد ويقول: ((ك ب ر) أصل صحيح يدل على خلاف الصغر... والكبر: العظمة، وكذلك الكبرياء. ويقال: ورثوا المجد كابراً عن كابر، أي كبيراً عن كبير في الشرف والعز. وعلت فلاناً كبرة، إذا كبر" (مقاييس اللغة: (ك ب ر)).

ويرى ابن منظور: "كبر: الكبير في صفة الله تعالى: العظيم الجليل. والمتكبر الذي تكبر عن ظلم عباده. والكبرياء عظمة الله، جاءت على فعلياء. قال ابن الأثير: في أسماء الله تعالى: المتكبر والكبير أي العظيم ذو الكبرياء، وقيل: المتعالي عن صفات الخلق، وقيل: المتكبر على عتاة خلقه، والتاء فيه للتفرد والتخصص لا تاء التعاطي والتكلف. والكبرياء: العظمة والملك، وقيل: هي عبارة عن كمال الذات وكمال الوجود ولا يوصف بها إلا الله...، واستكبار الكفار: أن لا يقولوا لا إله إلا الله، ومنه قوله: إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون...، وقد تكبر واستكبر وتكابر وقيل تكبر: من الكبر، وتكابر: من السن. والتكبر والاستكبار: التعظم. وقوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾[الأعراف: 146]، ومعنى يتكبرون أي أنهم يرون أنهم أفضل الخلق، وأن لهم من الحق ما ليس لغيرهم، وهذه الصفة لا تكون إلا لله خاصة؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي له القدرة والفضل الذي ليس لأحد مثله، وذلك الذي يستحق أن يقال له المتكبر، وليس لأحد أن يتكبر؛ لأن الناس في الحقوق سواء، فليس لأحد ما ليس لغيره، فالله المتكبر، وعلم الله أن هؤلاء يتكبرون في الأرض بغير الحق، أي هؤلاء هذه صفتهم" (لسان العرب: (ك ب ر)).

أما الكفوي ففرق بين الكبرياء والكبر على النحو التالي: الكبرياء في الإنسان يُعتبر صفة ملكية، لأنها أقصى ما يمكن أن يُطلب من الدنيا، بينما الكبر هي صفة خاصة بالله، وعندما يُوصف إنسان بالكبر، فإنها تُعتبر ذمًا له (الكليات: ج1، ص632؛ ص777).

يتضح لنا مما سبق الفرق بين اللفظين: ذلك أن (الكبر) يفضي إلى إعجاب الإنسان بنفسه، وأن يرى في نفسه أفضل من غيره، وهذا مالا يفضي إليه (الكبرياء) التي هي صفة محمودة في الإنسان، بينما هي ليست كذلك في الكبر.

المبحث الرابع: التفريق بين اللفظين باعتبار ما توجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه من الألفاظ الأخرى

نقصد بذلك أن اختلاف الصيغة الصرفية لكل لفظ يوجب اختلافاً في المعنى، وهذه من الطرق التي استعملها أبو هلال في التفريق بين الألفاظ ما يسمى (التفريق بين اللفظين باعتبار ما توجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه من الألفاظ الأخرى)، وضرب لها مثالاً بالتفريق بين (الاستفهام والسؤال)، فالاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه، فصيغة الاستفهام وهو استفعال، والاستفعال للطلب، أما السؤال فيجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم، وعلى ضوء ذلك يكون التفريق بين بعض الألفاظ الواردة في كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى) التالية.

1- بين الآثار والشواهد:

جمع الرماني في فصل (أمارة وعلامة) لفظي (آثار وشواهد) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص60)، ويلاحظ في صيغة اللفظين أن الآثار (أفعال) لجمع القلة وصيغة (الشواهد) (فواعل) لجمع الكثرة (شذا العرف في فن الصرف: ج1، ص86-87، ص851)، ولم يذكر أبو هلال الفرق بين هذين اللفظين.

ويذكر ابن فارس أن: "الآثار هي رسم الشيء الباقي... والأثر بقية ما يرى من كل شيء وما لا يرى بعد أن تبقى فيه علقة، والأثار الأثر، فأثر السيف ضربته، والشواهد هي الحضور والعلم والإعلام" (مقاييس اللغة: (أث ر)،(ش هـ د))(العين: ج8، ص236-237).

إذاً يتضح من صيغة اللفظين الفرق بينهما، (فالآثار) لا يجب فيها الحضور، بل هي مشاهدة علامة لفعل ما، والشواهد تكون بحضور وعلم وإعلام.

2- بين انحرف واعتزل:

أورد الرماني تحت فصل أسماه (عدل ومال) لفظي (انحرف واعتزل) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص55)، ويلاحظ من صيغة اللفظين أن الأولى (انفعل) والأخرى (افتعل)، ولم يذكر أبو هلال الفرق بين اللفظين.

ويذكر ابن فارس بأن: "الانحراف الميل والعدول عن الشيء. يقال انحرف عنه ينحرف انحرافاً، وحرفته أنا عنه، أي عدلت به عنه؛ ولذلك يقال محارف، وذلك إذا حورف كسبه فميل به عنه، وذلك كتحريف الكلام، وهو عدله عن جهته، والاعتزال يدل على تنحية وإمالة، نقول: عزل الإنسان الشيء يعزله، إذا نحاه في جانب، وهو بمعزل وفي معزل من أصحابه، أي في ناحية

عنهم. والعزلة: الاعتزال. والرجل يعزل عن المرأة، إذا لم يرد ولدها" (مقاييس اللغة: (ح ر ف)؛ (ع ز ل)).

ويلزم ابن سيده ما قاله ابن فارس بأن (الانعزال) "أي: ميزته عن غيره ونحيته فانعزل وتعزل واعتزل واعتزلت الشيء وتعزلته... " (المخصص: ج3، ص316).

أما ابن منظور فيرى أن الانحراف " هو العدول فقط، فيقال: (وحرف عن الشيء يحرف حرفاً، وانحرف وتحرف: عدل، والعزل والاعتزال والانعزال: نحاه جانبا فتنحى" (لسان العرب: (ح ر ف)؛ (ع ز ل)).

ف(انحرف) فيه ميل وعدول وهو على صيغة (انفعل)، وهذه الصيغة لا تأتي إلا بمعنى المطاوعة. وأما (اعتزل) فهو فعل على صيغة (افتعل)، وجاء بمعنى المطاوعة أيضاً، لكن الميل والعدول في (اعتزل) أكثر منه في (انحرف) ؛لأن صيغة انفعل مختصة بالأفعال العلاجية، وكأنه ل ايرجى بعد (الاعتزال) أن يرجع إلى طبيعته يقول الحملاوي: "انفعل يأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة؛ ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا فى الأفعال العلاجية. ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً، كقطعته فانقطع، وكسرته فانكسر، والمطاوعة غيره قليلاً، كأطلقته فانطلق، وعدلته – بالتضعيف– فانعدل. ولكونه مختصا بالعلاجيات لا يقال: علمته فانعلم، ولا فهمته فانفهم" (شذا العرف في فن الصرف: ج1، ص32)، ويقول الحموي: "عزلت الشيء عن غيره عزلاً من باب ضرب نحيته عنه، ومنه عزلت النائب كالوكيل إذا أخرجته عما كان له من الحكم، ويقال في المطاوع فعزل ولا يقال فانعزل، لأنه ليس فيه علاج وانفعال. قالوا انعزل عن الناس إذا تنحى عنهم جانباً، وفلان عن الحق بمعزل أي مجانب له" (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ج2، ص407)، ويقول الراغب: "الاعتزال: تجنب الشيء عمالة كانت أو براءة، أو غيرهما، بالبدن كان ذلك أو بالقلب. يقال: عزلته، واعتزلته، وتعزلته فاعتزل..." (المفردات في غريب القرآن للراغب: ج1، ص565).

يتبين لنا الفرق بين (اعتزل) و (انحرف) باعتبار صيغة كلٍ منهما، فصيغة(انفعل) مطاوعة دون علاج.

3- بين أسرف وتمادى:

حقّل الرماني في فصل أسماه (أسهب و أطنب) لفظي (أسرف و تمادى) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص68)، ويلاحظ صيغة بأن الأولى (أفعل) والثانية (تفاعل)، ولم يفرق أبو هلال بين هذين اللفظين.

ويذكر ابن فارس بأن: "(أسرف) تدل على تعدي الحد، والإغفال أيضاً للشيء، تقول: في الأمر سرف، أي مجاوزة القدر، و (تمادى) تدل على امتداد في شيء وإمداد" (مقاييس اللغة: (س ر ف)؛ (م د ى)).

أما الأزهري: "السرف: تجاوز ما حد لك. والسرف: الخطأ. وإخطاء الشيء: وضعه في غير موضعه، و (تمادى) إذا لح فيه وأطال مدى غيه، أي غايته" (تهذيب اللغة: ج12، ص276؛ ج14، ص155).

إذاً (التمادي) أقل درجة من الإسراف، فصيغة أسرف وهي (أفعل) تدل على قوة في العيب. ألا ترى أنك تقول: (أسرف زيد في ماله) ولا تقول (تمادى)، وصيغة (تمادى) وهي(تفاعل) تدل على حصول الشيء تدريجياً كتزايد النيل، وتواردت الإبل: أي حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً متصلاً ببعضه (شذا العرف في فن الصرف: ج1، ص34)، ففي التمادي تحصل الزيادة تصاعدياً، وفي الإسراف يحصل النقصان تدريجياً.

4- بين الاستبشار والاغتباط:

جمع الرماني لفظي (الاستبشار الاغتباط) تحت حقل دلالي واحد (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص55)، وقد أشار أبو هلال أن الاستبشار هو: السرور بالبشارة والاستفعال للطلب. والمستبشر بمنزلة من طلب السرور في البشارة. وأصل البشرة من ذلك؛ لظهور السرور في بشره الوجه (الفروق اللغوية: ج1، ص265)*.

ويتبين الفرق من قول ابن فارس بأن: "الاستبشار يكون بالخير، وربما حمل عليه غيره من الشر، وأظن ذلك جنساً من التبكيت. فأما إذا أطلق الكلام إطلاقاً، فالبشارة بالخير والنذارة بغيره... والمبشرات الرياح التي تبشر بالغيث، و(الاغتباط) حسن الحال ودوام المسرة والخير" (مقاييس اللغة: (ب ش ر)؛ (غ ب ط)).

ويؤكد هذا المعنى الخليل بأن: "البشارة: ما بشرت به. والبشير: المبشر بخير أو شر. والبشارة: حق ما يعطى على ذلك، والبشرى: الاسم...، والغبطة: حسن الحال" (العين: (ب ش ر؛ (غ ب ط)).

يتبين لنا من اختلاف صيغة اللفظين اختلاف معنيهما، فـ(الاستبشار) (استفعال) تدل على الطلب من (استفعل)، أي طلب الشيء، وأما صيغة (اغتباط) هي (افتعال) من (افتعل) وتدل على

* ذكرها في الفرق بين السرور والاستبشار –لكنه– لم يذكر الفرق بين الاغتباط والاستبشار.

(الإظهار) أي: إظهار السرور والفرح على الوجه، ومثله (الاعتذار والاعتظام) أي: أي أظهر العُذر، والعَظَمة (شذا العرف في فن الصرف: ج1، ص33-34).

5- بين جواد وكريم:

عنون الرماني لفظي (جواد وكريم) في فصلٍ واحد (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص77)، ويفرق أبو هلال بين اللفظين بأن: الكرم هو إعطاء الشيء عن طيب نفس قليلاً كان أو كثيراً، والجود سعة العطاء ومنه سمي المطر الغزير الواسع جوداً، سواء كان عن طيب نفس أو لا، ويجوز أن يقال الكريم هو إعطاء من يريد إكرامه وإعزازه، والجواد قد يكون كذلك وقد لا يكون (الفروق اللغوية: ج1، ص175).

ويؤكد ابن فارس على قول أبي هلال بقوله: "(الجواد) كثرة العطاء. يقال: رجل جواد بين الجود، وقوم أجواد. والجود: المطر الغزير، و(الكريم) هو شرف في الشيء في نفسه أو شرف في خلق من الأخلاق. يقال: رجل كريم، وفرس كريم، ونبات كريم" (مقاييس اللغة: (ج و د)؛ (ك ر م)).

أما الخليل فيرى غير ذلك حيث يذكر أن: الجواد هي إعطاء جيد ما يملك؛ ولهذا يقال جاد الجواد من الناس يجود جوداً. وقوم أجواد (العين: (ج و د)).

ويخالف هنريكوس هذا القول ويرى أن: الجواد هو الذي يعطي مع سؤال، والكريم هو الذي يعطي دون سؤال (فرائد اللغة: ج1، ص59).

فصيغة (جواد) وهي(فعال) من صيغ جموع الكثرة (شذا العرف في فن الصرف: ج1، ص90) التي لانهاية لها، وبالتالي نجد أنها تدل على المبالغة في العطاء مع الإكثار فيه، و (كريم) على صيغة (فعيل) من صيغ المبالغة (الكتاب: ج1، ص110)* غير أن الجواد أكثر في العطاء؛ وبالتالي يتبين لنا الفرق بين اللفظين.

6- بين الشجاعة والبسالة:

ضمن الرماني في فصل (الشجاعة والإقدام) لفظي (شجاع وباسل) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص73)، ويلاحظ من صيغة اللفظين بأن(فعال) صفة مشبهة، و(فاعل) اسم فاعل. ويفرق أبو هلال بين اللفظين بأن" أصل البسل الحرام، فكأن الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكروه لشدته فيه وقوته، والشجاعة: الجرأة، والشجاع: الجريء المقدام في الحرب ضعيفاً كان أو قوياً، والجرأة قوة القلب الداعية إلى الاقدام في الحرب ضعيفاً كان أو قوياً، والجرأة قوة القلب

* ذكر سيبويه أن (فعيل) من صيغ المبالغة السماعية

الداعية إلى الاقدام على المكارة. فالشجاعة تنبىء عن الجرأة، والبسالة تنبىء عن الشدة والقوة. ويجوز أن يكون الباسل من البسول وهو تكره الوجه مثل البثور، وهما لغتان، وسمي باسلاً لتكرهه، ولا تجوز الصفة بذلك على الله تعالى" (الفروق اللغوية: ج1، ص108).

ويذكر ابن فارس أن: "(الشجاعة)هي الجرأة والإقدام، و(البسالة) تدل على المنع والحبس، فكأن الباسل يمنع عليه أن يصاب في الحرب لقوته وشجاعته" (مقاييس اللغة: (ش ج ع)؛ (ب س ل)).

أما الخليل فيقول: "الباسل هي عبوسة الشجاعة والغضب؛ ولهذا يقال للأسد باسل) (العين: (ب س ل))، ويتفق الراغب وهنريكوس مع الخليل بأن: الباسل هي صفة تطلق لعبوس الشجاعة والغضب" ((المفردات في غريب القرآن: ج1، ص123)(فرائد اللغة في الفروق: ج1، ص32)).

مما سبق يتضح الفرق بين اللفظين، فـ(شجاع) وهي (فعال) (صفة مشبهة) ولها دلالة الشدة والجرأة، فقالوا شجع شجاعة وهو شجاع، أما صيغة باسل فهي (اسم فاعل)، وقد استعملوا اسم الفاعل إذا أرادوا المبالغة فى أمر ما، فاستعملوه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من وزن الفعل، إلا أنه يريد المبالغة (الكتاب: ج1، ص4؛ ص31، ص110).

7- بين المحاولة والطلب:

حقّل الرماني لفظي (حاول وطلب) في فصل أسماه (المحاولة والالتماس) (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: ج1، ص73)، ويفرق أبو هلال بينهما بأن" المحاولة لا تكون إلا بحيلة، بينما لا يكون الطلب كذلك (الفروق اللغوية: ج1، ص289)، فصيغة فاعل (حاول) يذكر ابن فارس أنها " تحرك في دور... وهي التحرك من طريق واحد; لأنه يدور حوالي الشيء ليدركه، و(طلب) تدل على ابتغاء الشيء. يقال: طلبت الشيء أطلبه طلباً" (مقاييس اللغة: (ح و ل)؛ (ط ل ب)).

ويؤكد ابن منظور قول أبي هلال بأن " الاحتيال والمحاولة: مطالبتك الشيء بالحيل، وكل من رام أمراً بالحيل فقد حاوله، والطلب: هو محاولة وجدان الشيء وأخذه؛ لأنه حق للمطالب" (لسان العرب: (ح و ل)؛ (ط ل ب)).

وذهب الزمخشري مذهب ابن منظور بأن "طلب الشيء طلباً ومطلباً وطلاباً وطلابة، واطلبه وتطلبه وطالبه، وطالبته بحق لي عليه، ولي عنده طلبة: بغية أو حق تجب مطالبته به" (أساس البلاغة: ج1، ص608).

يتبين لنا من صيغة اللفظين الفرق بينهما، فـ(حاول) على صيغة (فاعل)، وهذه الصيغة تأتي للتشارك بين اثنين فأكثر، فيفعل الأول فعلاً يقابله الآخر بمثله، وحينئذٍ ينسب للبادئ نسبة



الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية (شذا العرف في فن الرف: ج1، ص32)، ومادام أن الأمر فيه تشارك بين اثنين لا يكون هناك حق يطلب به الآخر بعكس (طلب) الذي يكون فيه ابتغاء شيء هو حق لأحدهما.

النتائج:

1. استخدم أبو هلال طريقة (الاستعمال اللغوي) للتفريق بين اللفظين.
2. أشار أبو هلال العسكري إلى أن أحد أساليب التفريق بين لفظين هو اعتبار الحروف التي تتعدى بها الأفعال.
3. ذكر أبو هلال أن أحد المعايير للتفريق بين اللفظين هو النظر إلى ما يؤول إليه معنى كل منهما.
4. اختلاف الصيغة الصرفية لكل لفظ يؤدي إلى اختلاف في المعنى، وهذه أيضاً إحدى الطرق التي استعملها أبو هلال في التفريق بين الألفاظ.
5. من خلال تطبيق هذه المقاييس على كتابات الرماني، الذي يعتبره العلماء من المؤيدين لفكرة الترادف، تبين لنا أنه كان يقصد التقارب الدلالي بين الألفاظ وليس الترادف التام؛ ولهذا السبب، كان يضيف بعد ذكر الألفاظ المترادفة عبارة (المتقاربة المعنى).

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (2002)، إصلاح المنطق، تحقيق: مرعب، محمد، ط1، دار إحياء التراث العربي.
- ابن الهائم، أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي (1423هـ): التبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق: محمد، ضاحي عبد الباقي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (1414هـ)، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: الدقر، عبد الغني، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (بدون سنة نشر): البحر المحيط (في التفسير)، بيروت: دار الفكر.
- الأزهري الهروي، محمد بن أحمد بن (2001): تهذيب اللغة، تحقيق: مرعب، محمد عوض، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: الداودي، صفوان عدنان، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية.
- الحملاوي، أحمد بن محمد (ت ١٣٥١هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله، عبد الرحمن نصر الله، الرياض: مكتبة الرشد.
- الحميرى، نشوان بن سعيد (1999)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: العمري، حسين بن عبد الله وآخرون، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1407هـ): الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق: المصري، فتح الله صالح علي، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- الزاوي، الطاهر أحمد (بدون سنة نشر): مختار القاموس، طرابلس – تونس: الدار العربية للكتاب.
- الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني (2001): تاج العروس من جواهر القاموس، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.
- الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1998): أساس البلاغة، تحقيق: عيون السود، محمد باسل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988)، الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السلام محمد ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦هـ): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الخراط، أحمد محمد، دمشق: دار القلم.
- العسكري، الحسن بن عبد الله (بدون سنة نشر): الفروق اللغوية، تحقيق: سليم، محمد إبراهيم، ط1، القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) العين، تحقيق: المخزومي، مهدي وآخرون، ط1، دار ومكتبة الهلال.
- الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (بدون سنة نشر): بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: النجار، محمد علي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- الفيومي الحموي، أحمد بن محمد بن علي أبو العباس (بدون سنة نشر): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية.



- القزويني الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء (١٩٧٩م): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: هارون، عبد السلام محمد، دار الفكر.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي أبو البقاء الحنفي (بدون سنة نشر): الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: درويش، عدنان؛ والمصري، محمد، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (1996): المخصص، تحقيق: جفال، خليل إبراهيم، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- اليسوعي، هنريكوس لامنس (1889): فرائد اللغة في الفروق، بيروت: المطبعة الكاثوليكية.